الأنباء
الثلاثاء 28 فبراير 2017

أنباء سورية

المعارضة تقدّم ردّها على ورقته وتتهم النظام بالمماطلة

ديمستورا يعنف المتفاوضين في «جنيف 4»: لا هواتف ولا إهانات

جنيف ـ وكالات: لا هواتف نقالة ولا تسجيلات ولا إهانات واحترام السرية الكاملة، هي القواعد الجديدة التي وضعها المبعوث الدولي إلى سورية ستافان ديمستورا لوفود الحكومة والمعارضة السورية المشاركة في مفاوضات «جنيف 4» ما يعكس التوتر في كواليس الأمم المتحدة وفنادق المدينة السويسرية. في وقت قالت مصادر ان المعارضة اجتمعت مع الموفد الأممي وقدمت له ردها على الورقة «الاجرائية» التي قدمها للوفود المشاركة.

ولم يكتف المبعوث الدولي في تضمين ورقته جدول الأعمال للمفاوضات التي لم تبدأ بعد، بل وضع امام المشاركين سلسلة من القواعد الصارمة، آملا ان يلتزموا بها جميعا.

وطلب ديمستورا في ورقته من الأطراف «احترام توجيهاتي فيما يتعلق بسرية الاجتماعات والوثائق والحوارات والاتصالات».

وتتضمن القواعد «احترام الأطراف الأخرى المشاركة، ولا يحق لأي طرف الطعن في شرعية الآخرين»، فضلا عن «ضمان عدم تسجيل محتوى الاجتماعات او الحوارات دون إذن مسبق».

كما اكد المبعوث الدولي انه «لن يسمح باصطحاب أجهزة الهاتف المحمول داخل قاعة المفاوضات»، طالبا «استخدام لغة وسلوك مقبول والامتناع عن توجيه الإهانات والتقليل من شأن الآخرين، والاعتداء اللفظي أو الشخصي على الآخرين سواء داخل الاجتماعات أو خارجها».

ويبدو ان ديمستورا يأمل من خلال ورقته هذه تفادي حصول أي توتر يعيق جولة المفاوضات الحالية بين طرفين يتواجهان سياسيا وعسكريا في نزاع مستمر منذ ست سنوات.

الا ان التوتر بدا واضحا منذ الجلسة الافتتاحية الخميس الماضي.

ويأتي ذلك بعد انتقادات وجهت لرئيس وفد النظام بشار الجعفري في تلك الجلسة، حيث قال مصدر ديبلوماسي أوروبي «كان الجعفري يبدو غاضبا، وينظر الينا بطريقة قاسية حرفيا».

ويجري جزء كبير من الاتصالات في كواليس الفنادق التي تنزل فيها الوفود وخارج مقر الأمم المتحدة. ويشارك فيها مبعوثون لدول عدة داعمة للمعارضة بينها قطر وتركيا وفرنسا.

ومنذ اليوم الأول من المفاوضات، يتواجد المبعوث الأميركي الخاص الى سورية مايكل راتني في جنيف، وقد عقد لقاء مع وفد المعارضة منذ اليوم الأول.

وبالإضافة إلى الاجتماعات اليومية مع مبعوثي الدول الداعمة، دخلت روسيا، ابرز داعمي النظام، على خط الضغوط على المعارضة بدورها. وأجل وفد الهيئة العليا للمفاوضات اللقاء المفترض مع مسؤولين روس، بينهم نائب وزير الخارجية غينادي غاتيلوف، أمس الى اليوم بحسب قناة «الحدث».

وقال مصدر في المعارضة السورية لـ«فرانس برس» ان «الاجتماع جاء بطلب من الروس، وسنطلب فيه تثبيت وقف إطلاق النار والضغط على النظام للتفاوض على المرحلة الانتقالية».

الى ذلك، التقى وفد المعارضة ديمستورا أمس، لتقديم ورقتين بشأن المفاوضات، واتهم الوفد النظام بالمماطلة، وشكك في جدية روسيا في ممارسة الضغط على النظام.

وأوضحت أن الورقة الأولى تتعلق برد المعارضة على ورقة ديمستورا الخاصة بالقضايا الإجرائية للمفاوضات، بينما تتمحور الثانية حول الأوضاع الإنسانية في سورية وخروق وقف إطلاق النار، بحسب قناة «الجزيرة».

وأوضح المتحدث باسم الهيئة العليا للمفاوضات أحمد رمضان أن المعارضة ستؤكد في ردها جديتها في المفاوضات، وأولوية الانتقال السياسي في أي مفاوضات، وأهمية متابعة وقف إطلاق النار. لكن رمضان اتهم النظام بالمماطلة، وما وصفه بتمييع المفاوضات، موضحا أن وفد النظام لن يقدم رده على ورقة ديمستورا قبل الجمعة القادم، في محاولة لإنهاء الجولة دون التوصل إلى جدول أعمال. وأضاف أن المعارضة دعت روسيا للضغط على النظام لتسريع عملية المفاوضات، مشيرا إلى أن لقاءه مع الوفد الروسي سيتناول أيضا هذه المسألة إلى جانب متابعة ما جرى في أستانا بشأن وقف إطلاق النار.

عناصر الدفاع المدني يزيلون الحطام في موقع احدى غارات النظام على أريحا أمس (رويترز)

فرقاطة روسية تحمل صواريخ كروز تتجه إلى سورية

سيفاستوبول ـ رويترز: قال مصدر بالبحرية الروسية إن الفرقاطة الروسية الأميرال غريغوروفيتش غادرت ميناء سيفاستوبول في شبه جزيرة القرم أمس متجهة إلى البحر المتوسط حيث ستنضم إلى قطع البحرية الروسية المنتشرة قرب الساحل السوري.

ورأى شاهد من «رويترز» الفرقاطة وهي تغادر مرساها في ميناء سيفاستوبول البحري.

ونقلت وكالة إنترفاكس للأنباء عن الكابتن بالبحرية فياتشيكلاف تروهاتشيف وهو متحدث باسم أسطول البحر الأسود قوله «ستعمل (الفرقاطة) في إطار قوة البحرية الروسية الدائمة في البحر المتوسط».

ونشرت الفرقاطة المسلحة بصواريخ كروز من طراز كاليبر في البحر المتوسط في نوفمبر الماضي في إطار قوة المهام البحرية الروسية إلى سورية حيث شنت ضربات بصواريخ في سورية.

غارات وقصف عنيف على أريحا والمرج.. و«داعش» ينسحب من 23 قرية في الشمال

اشتباك بين المعارضة والنظام في «الباب» وتدخل روسي لضبطه

عواصم ـ وكالات: اشتبكت فصائل من الجيش الحر المشاركة في عملية «درع الفرات» المدعومة من تركيا مع قوات النظام قرب مدينة الباب التي انتزعتها من تنظيم داعش الأسبوع الماضي، في ثاني مواجهة من نوعها في المنطقة هذا الشهر.

وقال مسؤول معارض من إحدى الفصائل بحسب «رويترز»، إن المعارضة المسلحة فتحت النار ردا على محاولة قوات النظام التقدم في منطقة تادف قرب الباب.

وأفاد بيان للجيش السوري الحر أن قواته اشتبكت مع ميليشيات تابعة للنظام بالقرب من بلدة تادف جنوب مدينة الباب في ريف حلب الشرقي وقتلت 22 عنصرا للنظام. وكانت وسائل اعلام موالية أعلنت ان قوات الحكومة استولت على بلدة تادف على مسافة أربعة كيلومترات باتجاه الجنوب، فيما قال المرصد السوري لحقوق الانسان ان تنظيم داعش انسحب من 23 قرية شرقي مدينة الباب، لتدخلها قوات النظام وتنفذ فيها عمليات تمشيط قبل ان تفرض سيطرتها عليها، ولتصبح في تماس مباشر مع قوات مجلس منبج العسكري، إضافة لتماسها من محور جديد مع قوات عملية «درع الفرات».

في المقابل، قال مصدر من جيش النظام إن قوات المعارضة استهدفت «قواتنا بتادف برميات المدفعية وبالأسلحة الرشاشة.» ولم يورد المصدر العسكري أنباء عن سقوط قتلى أو جرحى.

وذكر مصدر عسكري من الميليشيات المتحالفة لدعم قوات الرئيس بشار الأسد، أن روسيا التي تدعم النظام تدخلت «لضبط إيقاع الاشتباك». كما تدخلت لوقف اشتباك سابق.

وقال مسؤول المعارضة إن القوات التركية لم تشارك في المواجهة، وأضاف أن قوات الحكومة بدا أنها تختبر المعارضة. وتابع «لم يتوقعوا في الأغلب أن يواجهوا هذا الرد العنيف».

وقال المصدر العسكري السوري إن الواقعة تظهر أن «هدفهم الأساسي ليس محاربة داعش وإنما تحقيق أهداف أخرى من ضمنها محاولات عرقلة عمل الجيش السوري في مواجهة داعش»، على حد قوله.

وفي ريف أدلب، عاود الطيران الحربي التابع للنظام أمس، استهداف مدينة أريحا. وتعرضت مواقع لقصف بصواريخ شديدة الانفجار، استهدفت منازل المدنيين، ما أدى مقتل أكثر من 15 شخصا على الأقل بينهم عائلة كاملة، حيث سقطت عدة مباني على رؤوس سكانها في المدينة، بحسب شبكة «شام»، وتركزت على السوق الرئيسي والساحات العامة والمنازل السكنية، والمنشآت الخدمية في المدينة.

وفي ريف دمشق، استهدفت المدفعية الثقيلة للنظام، منطقة المرج في الغوطة الشرقية بعشرات القذائف. ان القصف اسفر عن مقتل ستة اشخاص على الاقل اضافة الى عشرات الجرحى.

أنباء لبنانية

بري مع «الستين ستين مرة ولا مرة مع التمديد».. وباسيل يعتبر أنه أصبح رماداً ويلوح بـ «الأرثوذكسي»

عودة «قانون الستين» الانتخابي إلى الحلبة

بيروت ـ عمر حبنجر

عاد قانون «الستين» الى الحلبة الانتخابية من بابها النيابي الواسع امس، رئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس حزب الكتائب سامي الجميل طرحا احتمال العودة اليه كملاذ أخير، في ضوء تعذر اشتراع قانون آخر يأخذ مكانه، فيما بادر وزير الخارجية رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل الى رفع السقف ملوحا بالقانون الارثوذكسي من جديد، ومعتبرا ان قانون الستين اصبح رمادا.

بري قال في تصريح له نشر أمس: حتى الآن لا شيء انتخابيا في اليد، وكل الناس تتحدث الى بعضها بعضا.

ونقلت صحيفة الجمهورية عن زوار الرئيس بري قوله: اذا وصلنا الى السابع عشر من ابريل ولم يتم انتاج قانون يكون الجميع انذاك امام احد خيارين: التمديد لمجلس النواب أو اجراء الانتخابات على قانون الستين النافذ حاليا، وأضاف: أنا مع الستين ستين مرة ولا مرة واحدة مع التمديد، ولا حاجة لتكرار رفضي وكرهي لهذا القانون.

بري أبدى استغرابه لمحاولة البعض نقل كرة قانون الانتخاب الى ملعب مجلس النواب، لافتا الانتباه الى ان وضع مشروع القانون هو بالدرجة الأولى من مسؤولية الحكومة الحالية التي تشكلت اساسا على قاعدة انها حكومة الانتخابات، فلماذا تتهرب من هذا الواجب، ولماذا تتنصل من هذه المهمة التي هي علة وجودها؟

رئيس المجلس عن عرض مشاريع القوانين الانتخابية على الهيئة العامة لمجلس النواب كخيار محتمل للخروج من هذه الدوامة، قال: ان هذا الامر ليس واردا لأن من شأنه ان يهدد بحرب اهلية، لان لبنان لا يحتمل قانون انتخاب غير توافقي، وبالتالي فإن فوز مشروع معين بأكثرية الاصوات سيعني كسر فريق آخر، الأمر الذي يترك تداعيات وخيمة.

وحول امكانية ان يوجه الرئيس عون رسالة الى مجلس النواب حول قانون الانتخابات، قال بري: هناك احتمالان: الأول ان يوجه الرئيس الرسالة الى النواب، والثاني ان يوجهها الى رئيس المجلس، عندها لابد من دعوة الهيئة العامة للمجلس لسماع الرسالة واتخاذ المناسب منها. واعتبر بري ان الفراغ مستحيل وهو يلامس حدود الانتحار الدستوري، اذ من دون مجلس النواب لا وجود حقيقيا للحكومة وحتى لرئاسة الجمهورية.

وعلق بري على قول الوزير باسيل «انه اذا تعذر التفاهم على الصيغة الانتخابية التي سيقترحها فإن التيار الوطني الحر سيعود الى المطالبة بتطبيق القانون الارثوذكسي، بالقول: سبحان من يحيي العظام وهي رميم.

بدوره، رئيس حزب الكتائب النائب سامي الجميل، أعلن في حديث لقناة «الجديد» رفضه النسبية على أساس لبنان دائرة واحدة مقترحا العودة إلى قانون الستين مع تعديل يتناول حق المواطن بانتخاب مقعد واحد في دائرته الانتخابية وليس كل اللائحة وإذا وصلنا الى 21 يونيو ولا وجود لقانون جديد حكما ستدعى الهيئات الناخبة على أساس قانون الستين. ومع تقلص المُهل الانتخابية، اكد حزب الله امس على لاءاته المعروفة: لا لقانون الستين، لا للتمديد للمجلس النيابي ولا للفراغ، محذرا عبر قناة المنار، من أخذ البلد «إلى المجهول والمخاطر..».

ولاحظت هذه القناة انه مع كل هذا الاسترخاء لم يفلح اطراف الأزمة في التوصل إلى «قانون عادل».

هذا الوضع رده التيار الوطني الحر، الى وصول دونالد ترامب إلى البيت الأبيض.. كما قالت قناة أو.تي.في الناطقة باسم التيار الحر، حيث عاد الوضع الى المربع الأول مع طهران، وعادت متاعب ايران مع واشنطن.

وأضافت: ترامب يراعي تل أبيب ويساير تركيا ويأخذ مسافة من صديقه بوتين، وفجأة تراجع التنسيق التركي الروسي في سورية، والذي بحسب قولها انطلق من حلب، وتوقف عند الباب، فتحولت انقرة الى التنسيق مع الاميركيين، بدلا من الروس للوصول إلى «الرقة» ولإنشاء منطقة آمنة أو عازلة شمال سورية. وتوقفت عملية استانة التي انطلقت برعاية روسية تركية مشتركة، وبمشاركة ايرانية من باب رفع العتب، وتحولت باتجاه مفاوضات جنيف برعاية روسية اميركية فارتفع منسوب التوتر بين اسرائيل وحزب الله، وبردت فجأة العلاقة بين انقرة وطهران.

الرئيس العماد ميشال عون مستقبلا الوزير السابق وئام وهاب مع وفد من مشايخ الدروز في بعبدا (محمود الطويل)

«حزب الله» يجدد لاءاته للستين والتمديد والفراغ

قناة التيار الوطني الحر تحمل ترامب مسؤولية العودة إلى المربع الأول

«معركة الفراغ النيابي» بين بري وعون أولاً

إذا كانت معركة رئاسة الجمهورية بدأت بين 8 و14 آذار لتنتهي بين الرئيسين نبيه بري وميشال عون بشكل أساسي، فإن معركة قانون الانتخابات التي بدأت بين عون وجنبلاط (ومن ورائه المستقبل) يمكن أن تنتهي أيضا بين بري وعون إذا تحولت الى معركة الفراغ النيابي، وفي حال سقطت الاحتمالات والخيارات الثلاثة الأخرى: عدم إجراء الانتخابات على أساس قانون الستين، عدم التوصل الى قانون جديد للانتخابات وعدم التمديد للمجلس النيابي.

● ينقل مطلعون على موقف رئيس الجمهورية الأجواء التالية:

1 ـ ايا كانت الضغوط، لن يوافق على إجراء انتخابات نيابية وفق القانون النافذ، المنبثق من تسوية الدوحة.

2 ـ الجميع بلا استثناء يتحمل مسؤولية عدم إجراء الانتخابات، بفعل الامتناع عن وضع قانون جديد للانتخاب.

3 ـ إذا لم يوضع قانون جديد للانتخاب، فإن عهده يدخل دائرة الشكوك والخطر الذي يحلو للبعض أن يصفه بأنه نهايته. إذا كان لابد من أن ينتهي، لينته بفراغ، لكن رئيس الجمهورية لن يسمح لأحد بالمضي في قانون الستين. ثمة ما سمعه الزوار من الرئيس: إذا كانوا يعتقدون بأنهم قادرون على إنهاء عهدي على نحو ما يفعلون، فهم مخطئون وسيتحملون التبعات.

4 ـ لن يقبل باستمرار لعبة فرض أمر واقع عليه من خلال تمديد ولاية المجلس الحالي، وتاليا الإبقاء على القانون النافذ. بعد انقضاء ثماني سنوات على آخر انتخابات نيابية (2009)، أخفق الأفرقاء في وضع قانون جديد للانتخاب ومددوا مرتين لأنفسهم. لن تكون ثمة مرة ثالثة.

● تقول مصادر نيابية في التيار الوطني الحر ردا على ما يقال انه لا فراغ في السلطة التشريعية التي يمكنها أن تجتمع وتعدل المهل وتمدد لنفسها منعا للفراغ: «المسيحيون لن يكونوا هذه المرة غطاء ميثاقيا للتمديد، فهل يمكن الطوائف الإسلامية أن تفرضه من دونهم في بداية عهد الرئيس عون؟ مخطئ من يعتقد أن من قاتل ونفي وناضل وعاد بعد 26 عاما الى القصر الجمهوري بإرادة ممن كانوا أنفسهم قد التقوا على عزله وإسقاطه نهاية الثمانينيات ومطلع التسعينيات قد يقبل بذلك».

● نقل عن الرئيس نبيه بري قوله: «ان عدم التوافق على قانون جديد للانتخابات من الآن وحتى منتصف أبريل، سيضعنا أمام الاختيار بين التمديد للمجلس الحالي، وإجراء الانتخابات على أساس الستين، وأنا أقول بصراحة إنني ستين مرة مع قانون الستين رغم معارضتي الشديدة له، ولست مرة واحدة مع التمديد الذي لم يعد بالإمكان تبريره ولا قبوله». ويعتبر بري أن الفراغ مستحيل، وهو يكاد يلامس حدود الانتحار الدستوري، إذ من دون مجلس النواب لا وجود حقيقيا للحكومة، وحتى لرئاسة الجمهورية.

● يعتبر نائب مخضرم أنه لا فراغ في المجلس النيابي، والدليل أنه استمر طوال فترة الحرب بحكم كونه العمود الفقري للشرعية، ورغم أنه لم يكن يمثل القوى الفاعلة في البلد آنذاك، فكيف في حال السلم؟ وإذا شغر المجلس فلن تبقى حكومة ويصبح رئيس الجمهورية أعزل بلا أداة تنفيذية ولا تشريعية.